النشرة الاخبارية لمنظمة العفو الدولية

كانون الثاني/يناير ١٩٨٩
JANUARY 1989

تركيا

لاجئون أكراد يواجهون الطرد

طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة التركية السماح بتأمين حماية دولية لآلاف اللاجئين الأكراد في تركيا، وذلك وسط ورود تقارير تشير الى أن بعضهم هُدّدوا بالإعادة الى العراق ضد إرادتهم.

وقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على الاستمرار في الخطوات الإيجابية التي اتّخذتها من حيث منح حوالي ٥٠,٠٠٠ كردي حق لجوء مؤقت لأسباب انسانية، وذلك بتأمين مساهمة وكالة دولية ملائمة في هذا المجال.

وجاء هذا النداء في أعقاب زيارة لتقصّي الحقائق قام بها مندوبو منظمة العفو الدولية في تشرين الأول/أكتوبر لخمسة مخيمات للاجئين في جنوب شرقي تركيا: مخيماكيزيلتيب وسيلوبي في محافظة ماردين، ومخيم ديار بكر، ومخيما أوزونسيرت وسووستو في محافظة هكّار. وقد قابل المندوبون عشرات اللاجئين الذين هربوا من العراق في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بعد أن أسفرت هجمات عسكرية على قرى كردية في شمالي العراق عن مصرع مئات المدنيين العزل.

وأخبر كثيرون من اللاجئين مندوبي المنظمة أن السلطات التركية سألتهم عما إذا كانوا يرغبون في العودة الى العراق أو التوجه إلى بلد ثالث، وأن بعضهم، بعد أن كانوا قد وافقوا على العودة الى العراق، غيّروا رأيهم في وقت لاحق، إلا أنهم أجبروا على ركوب باصات متوجهة الى العراق.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أعربت للسلطات التركية في وقت سابق عن مخاوفها ازاء سلامة نحو ١,٤٠٠ لاجئ كان قد جرى ترحيلهم الى العراق في أعقاب العفو الذي أعلنته الحكومة العراقية في ٦ أيلول/سبتمبر. وكانت المنظمة قد تلقت في الماضي تقارير عن أكراد سجنوا أو أعدموا بعد استجابتهم لعروض عفو سابقة.

وادّعى آخرون من اللاجئين ممن جرت مقابلتهم أنهم كانوا يتعرّضون للضغط من أجل التوجّه الى إيران، وأنهم هُدّدوا أحيانا بإعادتهم الى العراق إن هم رفضوا.

وكانت التقارير التي تسلمتها منظمة العفو الدولية حول هجمات شنتها القوات العراقية مستخدمة الدبّابات والطوّافات الحربية والمدفعية والأسلحة الكيماوية، متطابقة مع تقارير أخرى تلقتها في وقت سابق.

وقال بعض اللاجئين ممن جرت مقابلتهم ان أفراداً من عائلاتهم، بمن فيهم الأطفال، لاقوا حتفهم بعد الهجمات الكيماوية مباشرة، وأن آخرين لم يتمكنوا من الهروب بسبب إصاباتهم البليغة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أعمال القتل هذه تعكس سياسة عراقية متعمّدة تستهدف القضاء على أعداد كبيرة من المدنيين الأكراد، عقاباً لهم على تعاطفاتهم السياسية المنسوبة اليهم، وانتقاما من نشاطات قوات المعارضة.

وقد قابل مندوبو المنظمة ثمانية أطباء أتراك قالوا أنهم فحصوا تسعة لاجئين ادّعوا أنهم تعرّضوا لهجمات كيماوية.

وأبلغ الأطباء المنظمة أنه بسبب عدم وجود أعراض ظاهرة ناتجة عن استخدام الأسلحة الكيماوية، لم تجر فحوصات مخبرية للاجئين.

ورفض المسؤولون الاتراك اجراء تحقيق طالبت به منظمة العفو الدولية حول مصير ٢١ لاجئا ذكرت المنظمة أسماءهم، ورد أنهم دخلوا تركيا ما بين ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس وهم يعانون من آثار هجمات كيماوية.

هؤلاء الأكراد هم بين آلاف وجدوا ملجأ مؤقتا في مخيمات بجنوب شرقي تركيا في آب/أغسطس. الا أن مستقبلهم لا يزال غير معروف.

أوستراليا

مصرع أرومبين يثير القلق

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، توفي غراهام وولي، Graham Walley وهو سجين أرومي (من سكان البلاد الأصليين القدماء) في الواحدة والعشرين من عمره، في ظروف غامضة في جيرالدتون، غربي أوستراليا. وقد أثارت قضيته القلق حول استمرار وفاة أرومبين في سجون أوستراليا رغم اعتماد مشروع مبادئ اجراءات للعناية بالأرومبين المحتجزين.

لقد توفي ١٠٨ أرومي على الأقل وهم قيد الاحتجاز منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، كثيرون منهم في ظروف غامضة. وردّاً على الاحتجاجات حول هذه الوفيات، قامت الحكومة عام ١٩٨٧ بتعيين لجنة تحقيق ملكية، وبعقد اجتماع للوزراء الفدراليين ووزراء الولايات جرى على أثره اعتماد مشروع مبادئ الاجراءات المذكورة.

لكن، وعلى الرغم من هذه التدابير، وقع مزيد من الوفيات في السجن.

وطالبت منظمة العفو الدولية بإجراء تحقيق في وفاة غراهام وولي في سجن غرينوف الإقليمي في جيرالدتون. فقد عثر عليه مشنوقا بحزامه بعد عشرين دقيقة من حصول ما وصفه حرّاس السجن «بمشادة».

وتوفي أرومي آخر في الثالثة والعشرين من عمره يدعى إدوارد كاميرون Edward Cameron في تموز/يوليو أيضا، في احدى زنزانات الشرطة في جيرالدتون. وزعم المسؤولون أن الوفاتين كانتا نتيجة الانتحار.

وكتبت منظمة العفو الدولية الى رئيس الوزراء بوب هوكي في تشرين الأول/اكتوبر تحثّ على اتخاذ إجراءات فعّالة لتخفيف إمكانية حدوث مزيد من الوفيات.

سجناء أرومبون قيد الاحتجاز

أحرار أخيراً

أطلق سراح خمسة سجناء رأي أبرزت قضاياهم في النشرات الاخبارية للمنظمة خلال عام ١٩٨٨.

■ نتومبازانا بوتا Ntombazana Botha، وهي عاملة ناشطة في الدفاع عن حقوق الانسان في جنوب افريقيا (راجع النشرة الاخبارية لشباط/فبراير ١٩٨٨)، أطلق سراحها من المعتقل في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت لا تزال معتقلة منذ ١٨ آذار/مارس ١٩٨٧.

■ أطلق سراح ميخاليس ماراغاكيس Michalis Maragakis في أول كانون الأول/ديسمبر بعد قضاء ٢٠ شهراً في السجن (راجع النشرة الاخبارية لكانون الأول/ديسمبر).

■ في منتصف تشرين الأول/اكتوبر أفرج في ايران عن كل من علي أردالان، وحسين شاه – حسيني، وعبد الكريم حكيمي. (راجع النشرة الاخبارية لتشرين الأول/اكتوبر). ويُعتقد أن آخرين اعتقلوا معهم في أيار/مايو ١٩٨٨ ما زالوا قيد الاعتقال.

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

غانا

أكواسي أدو - أمانكواه Akwasi Adu-Amankwah وياو طوني أكوتو - أمبو Yaw Tony Akoto-Ampaw وكوامي كاريكاري Kwame Karikari : جميعهم أعضاء في مجموعة سياسية يسارية، ما زالوا معتقلين دون تهمة منذ منتصف عام ١٩٨٧ لانتقادهم الحكومة.

أكواسي أدو - أمانكواه هو مسؤول بارز في مجلس اتحاد نقابات العمال، وياو طوني أكوتو - أمبو هو زعيم طلابي سابق، وكوامي كاريكاري هو صحافي ومحاضر جامعي، وجميعهم أعضاء في الحركة الديمقراطية الجديدة. وقد كانوا بين سبعة من منتقدي الحكومة قبضت عليهم شرطة الأمن في أيار/مايو وتموز/يوليو ١٩٨٧ - وقد أطلق سراح الأربعة الآخرين منذ ذلك الوقت.

قبل اعتقالهم كانت الصحف التي تملكها الحكومة قد اتهمتهم مع أعضاء آخرين في الحركة الديمقراطية الجديدة وحرس كوامي نكروما الثوري، بتحريض الطلبة وأعضاء نقابات العمال ضد السياسات الاقتصادية للحكومة.

وزعم أيضا أنهم اشتركوا في مؤامرات للإطاحة بالحكومة، إلاّ أن هذه المزاعم لم تُدعم بالإثباتات.

بعد توقيف السبعة، صدرت بحقهم أوامر اعتقال بمقتضى قانون الحجز الوقائي لعام ١٩٨٢، الذي يسمح باعتقال أي شخص يُعتقد أنه يشكّل خطراً على الأمن القومي لمدة غير محدودة. وليس هناك حق رجوع قانوني ضد الاعتقال بموجب هذا القانون: ففي عام ١٩٨٤، أزيلت صلاحية المحاكم للتحقيق في الاعتقال الإداري على هذا الشكل، بموجب تعديل أُدخل على قانون الإحضار.

لم توّجه الى المعتقلين الثلاثة تهمة استخدام العنف، أو الدعوة اليه، ومنظمة العفو الدولية تعتبرهم سجناء رأي اعتقلوا لمجرد التعبير عن آرائهم السياسية.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تطالب بالإفراج عنهم الى:

Lieutenant JJ Rawlings/Chairman, Provisional National Defence Council/Osu Castle/Accra Ghana. □

إندونيسيا

سيامسو حاجي رؤوف Syamsu Haji Rauf وحزب الله صادق ديادون Hizbullah Sadiq Diadon هما طالبان مسلمان حكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات وخمس عشرة سنة، على التوالي، لقراءتهما بصوت عالٍ نشرة تنتقد طريقة معالجة الحكومة لمظاهرة قام بها مسلمون في جاكرتا عام ١٩٨٤.

كان كلاهما طالبي اقتصاد في جامعة سلطان حيرون بترنات في شمال أرخبيل المولوك، عندما ألقي القبض عليهما في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤ أثناء قراءتهما بصوت عالٍ لنشرة في اجتماع عام في ساحة الجامعة دعوا إليه أصدقاءهم. وكانت النشرة بعنوان تقرير موجز عن المأساة الدموية في تانجونغ بريوك، شمال جاكرتا - قد كتبت كما يبدو في جاكرتا، وكانت توزّع خفية. وتضمنت النشرة تشكيكا في رواية الحكومة لصدام عنيف وقع بين قوات الأمن وجمهور من المسلمين في تانجونغ بريوك في ١٢ أيلول/سبتمبر، ذكرت الحكومة أنه أسفر عن مقتل ١٨ شخصاً.

وقد تساءلت عدة صحف غير رسمية وُزّعت بعد الحادث، عما اذا كانت السلطات على صواب في إطلاق النار على جمهور معظمه أعزل من السلاح، وادّعت أن عدد الضحايا كان أعلى من الرقم الذي أعلن عنه رسميا. وبسبب الرقابة الرسمية الصارمة على الصحف والمطبوعات، كانت هذه الكرّاسات تُوزّع بطريقة غير مشروعة، وقد سجن عدة مسلمين ناشطين بسبب حيازتها أو توزيعها أو طباعتها.

وخلال محاكمتهما في تيرنات في تموز/يوليو ١٩٨٥، وجهّت إلى سيامسو حاجي رؤوف وحزب الله صادق ديادون تهمة تقويض سلطة الحكومة ونشر الاضطراب بين الناس، وذلك بموجب قانون مكافحة التخريب المبهم الصياغة. وفي عدة محاكمات أخرى تتعلق بالتخريب جرت خلال السنوات الأخيرة، لم تأخذ المحاكم بمبدأ افتراض براءة المتهمين الى أن تثبت إدانتهم، ولم تُتح لهم فرصة الاتصال الحرّ بمحاميهم لاعداد دفاعهم. لهذا فان منظمة العفو الدولية تخشى أن لا يكونا قد حصلا على محاكمة عادلة.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد بالإفراج عنهما فوراً إلى:

President Suharto/Bina Graha/Jalan Veteran 17/Jakarta/Indonesia □

سوريا

أحمد عبد الرؤوف رُمّو هو معلّم مدرسة في الثانية والخمسين من عمره، ما زال معتقلا دون تهمة أو محاكمة منذ عام ١٩٧٥ للاشتباه بتأييده للجناح العراقي لحزب البعث.

ألقي القبض على أحمد رُمّو في منتصف عام ١٩٧٥ مع عدة أشخاص آخرين اتّهموا بالتعاون مع الجناح العراقي لحزب البعث. وورد أنه احتجز خلال الأشهر الستة الأولى من اعتقاله بمعزل عن الآخرين، وأنه تعرّض للتعذيب.

ما زال حزب البعث مسيطراً على الحكم في سوريا منذ عام ١٩٦٣، حيث تسيطر مختلف العناصر ضمن الحزب على غيرها من وقت لآخر. وقد تدهورت العلاقات بين سوريا والعراق بشكل حاد عام ١٩٧٥، مما أدى الى انتشار عمليات القبض على من اشتُبه بتأييدهم لجناح العراق في الحزب.

وما زال عدد من الأشخاص الذين قبض عليهم خلال هذه الفترة معتقلين دون توجيه تهمة إليهم أو محاكمتهم. وقد تبنت منظمة العفو الدولية عدداً منهم كسجناء رأي. وهم محتجزون بموجب تشريعات طوارئ ما زالت سارية المفعول منذ عام ١٩٦٣، من شأنها تعطيل تطبيق جميع الضمانات الدستورية ومنح صلاحيات واسعة للتوقيف والاعتقال التعسفي.

لقد انضم أحمد رُمّو الى حزب البعث عام ١٩٥٤. وفي شباط/فبراير ١٩٦٦، قامت عناصر من داخل الحزب بانقلاب عسكري اتّسم بالعنف، وأبعدت عن السلطة عدداً من أعضائه المؤسّسين، وطردت أو اعتقلت عدداً كبيراً من أنصارهم، وبينهم أحمد رُمّو الذي احتجز لمدة سنة.

أحمد رُمّو محتجز حاليا في سجن المزّة العسكري بدمشق، حيث يسمح له بزيارات شهرية من أقاربه المقرّبين.

■ يرجى إرسال رسائل تتسم بالكياسة تناشد بالإفراج عنه إلى: صاحب الفخامة الرئيس حافظ الأسد، القصر الجمهوري، دمشق، الجمهورية العربية السورية □

أخبار السجناء

علمت المنظمة باطلاق سراح ١١٩ سجينا قيد التبّني أو التحقيق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، وتولّت ١٥٩ قضية جديدة.

تنزانيا

نفي منتقدي الحكومة

جرى تقييد إقامة ثلاثة من سجناء الرأي في تنزانيا في مناطق نائية لانتقادهم الحكومة.

عاد جوزيف كاسيلا بانتو Joseph Kasella Bantu، وهو مسؤول كبير سابق كان قد اعتقل لانتقاده المزعوم للحكومة وقضى عدة سنوات في المنفى، الى تنزانيا في آذار/مارس ١٩٨٧ بعد تلقيه تأكيدات رسمية على سلامته. لكنه سرعان ما وضع قيد الاقامة الجبرية في منزله. وفي آذار/مارس ١٩٨٨، جرى تقييد إقامته في بلدة نجومبي جنوب - غربي تنزانيا.

واعتقل جيمز مابالالا James Mapalala، وموينيجوما عثمان أوبيندو Mwinyijuma Othman Upindo، بدون تهمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ لقيامهما بتوزيع عريضة تدعو الى جعل تنزانيا دولة متعدّدة الأحزاب. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، طُردا الى جزيرة مافيا في المحيط الهندي وجزيرة أوكرويي في بحيرة ڤيكتوريا، على التوالي.

وكان يحق لهما الطعن في أمر الاعتقال لدى المحكمة العليا، لكن قبل النظر في قضيتهما، أعيد اعتقالهما بموجب قانون الإبعاد الذي يخوّل رئيس الدولة تقييد إقامة أي شخص يعتبر «خطرا على السلام والنظام»، وهو قانون يجوز الاستئناف ضده.

لقد تدهورت صحة جيمز مابالالا بسبب سجنه والقيود المفروضة عليه، علماً بأن التسهيلات الطبية في مافيا غير كافية. وفي حزيران/يونيو الماضي أرسل طبيب لفحصه. الا أنه في تشرين الأول/اكتوبر عندما رآه أحد ممثلي منظمة العفو الدولية، لم يكن قد تلقّى بعد أي علاج طبي.

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ١٨ شخصا في ثمانية بلدان وبتنفيذ هذه العقوبة في ١١٩ شخصاً في ستة بلدان خلال شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨.

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

تركيا : وفاة سجناء قيد الاحتجاز

لقد زعمت السلطات التركية بشكل متكرر أن التعذيب لا يحدث في تركيا إلا في حالات قليلة معزولة، يجري التحقيق بدقة في كل منها. إلاّ أن جميع المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية تشير إلى أن التعذيب ما زال يمارس على نطاق واسع وبصورة منتظمة. وفي بعض الحالات ورد أن التعذيب أدّى إلى وفاة السجين. وقد تلقت المنظمة خلال عام ١٩٨٧ وحده تقارير عن ١٧ حالة من هذا النوع.

ما زالت ادّعاءات التعذيب مستمرة منذ تحويل السلطة من الحكومة العسكرية إلى الحكومة المدنية عام ١٩٨٣. وتتعلق معظم هذه الادّعاءات بإساءة معاملة المعتقلين وهم في عهدة الشرطة خلال استجوابهم الأوّلي، عندما يحرمون عادة من الاتصال بذويهم أو بمحاميهم. وقد أبلغ بأن معظم الوفيات في السجن نتيجة التعذيب وقعت خلال الأيام الأولى من الاستجواب.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٨، صدّقت تركيا على الاتفاقية الأوروبية لمنع التعذيب، وفي آب/أغسطس، صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. ومع ذلك ما زال التعذيب مستمراً. فخلال الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٨٨ تلقت منظمة العفو الدولية ثمانية تقارير تفيد أن أشخاصاً توفوا وهم قيد الحجز نتيجة للتعذيب، كما زُعم.

من أحدث هذه القضايا عهداً قضية درويش شوقت Dervis Savgat. ففي ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨، اعتقل درويش شوقت، وهو كردي واحد أتباع الأقلية الدينية اليزيدية في جنوب شرقي تركيا، مع ابن اخته سهموز شابان Sehmuz Çapan، البالغ الرابعة عشرة من عمره، في قرية يوكاري كوسانلار في محافظة سنلي أورفا. وبعد استجوابهما لمدة ثمانية أيام من قبل وحدة شرطة خاصة من ماردين، سُلّمت جثة درويش شوقت لعائلته.

لقد أظهرت عمليات تشريح الجثة التي أجراها مكتب المدّعي العام في ديريك وويران شهر نتائج متناقضة. فمكتب ديريك توصل في ٢ أيلول/سبتمبر إلى أن درويش شوقت توفي بسبب «تمزق خليّة الدماغ نتيجة لجرح أحدثته رصاصة». وشهد مكتب ويران شهر في ٥ أيلول/سبتمبر على وجود «كسور في الفك وعظم العنق، ورضوض على الذراعين والساقين والصدر والظهر، وكسور في الساقين اليمنى واليسرى، [ولكن] لا يوجد أي أثر لرصاصة».

ويقول ألباسلان كاراسان، حاكم محافظة سنلي أورفا، ان درويش شوقت، الذي كان يعمل في جمهورية ألمانيا الاتحادية وجاء إلى قريته في إجازة، كان يزوّد رجال حرب العصابات الأكراد بالمعلومات. وقد أجبره رجال الشرطة على أخذهم إلى مخبأ هذه القوات، فلقي مصرعه على أيديهم خلال الاشتباكات التي تبعت ذلك. ولم يطلق أيّ من رجال الشرطة أي عيار ناري، ولم يصب أي منهم بأذى. وورد أن رجال حرب العصابات نجوا من القبض عليهم.

وقامت منظمة العفو الدولية أيضاً بالتحقيق في قضية مصطفى غولز Mustafa Gülmez، البالغ الخامسة والعشرين من عمره. فقد احتجز في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٨٨ من قبل الشرطة السياسية في استنبول خلال قيامه بخدمته العسكرية، للاشتباه بانتمائه إلى الحزب الشيوعي التركي المحظور. وقد خضع للاستجواب لمدة يومين في مقر شرطة استنبول، ونقل بعدها إلى أدرنة. ومن هنا نقلته الشرطة السياسية إلى مركز بوليس كيبك، حيث وصل في ٢٥ حزيران/يونيو. وفي الساعة السابعة من مساء اليوم التالي، عثر عليه ميّتاً في زنزانته.

جاء في التفسير الرسمي للحادثة بأن مصطفى غولز انتحر بشنق نفسه بواسطة ملاءة سرير، وهي بند لا يقدّم عادة في مراكز الاعتقال. وقد ادّعى الأقارب والمحامون بأن وفاته كانت نتيجة للتعذيب، وقدّموا شكوى رسمية بذلك.

لقد حصلت زيادة مفاجئة في ادّعاءات وفاة السجناء نتيجة التعذيب، وذلك في أعقاب الانقلاب العسكري الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. وفي محاولة للحصول على معلومات مفصّلة، قدّمت منظمة العفو الدولية ١١٠ قضايا إلى السلطات التركية ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨١ وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، وتلقت ردوداً بشأن ٨٢ قضية منها.

وقد سرّ منظمة العفو الدولية أن تعلم من السلطات بأن بعض السجناء الذين وردت أسماؤهم لم يكونوا في عداد الموتى، رغم أن تقارير لاحقة أشارت إلى أنهم تعرّضوا للتعذيب الشديد. إلا أن الردود في معظم الحالات لم تكن مقنعة. ففي بعض القضايا، لم تقدّم معلومات دقيقة عن سبب الوفاة، وفي قضايا أخرى، قيل أن التحقيقات ما زالت جارية. وبعد عام ١٩٨٤، لم تتلق المنظمة أية معلومات أخرى من السلطات التركية حول ما توصلت اليه هذه التحقيقات. وفي قضيتين فقط، وُجهت التهم إلى أشخاص زعم أنهم مارسوا التعذيب، وأُدينوا.

في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨، قدّمت منظمة العفو الدولية إلى السلطات التركية قائمة بأسماء ٢٢٩ سجيناً، طالبةً ايضاحات حول سبب وفاتهم وهم في السجن ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وآذار/مارس ١٩٨٨. وقد شملت هذه القائمة قضايا أثيرت في وقت سابق، ولم تكن الردود بشأنها مقنعة، بالإضافة إلى قضايا قدّمت لأول مرة.

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، بعثت السلطات التركية رداً بشأن ٥٥ من القضايا الـ ٢٢٩ المذكورة، أشارت فيه إلى أنها بادرت باتخاذ إجراءات قانونية في ٢٤ قضية. وقد نجم عن خمس من هؤلاء ادانة أفراد من قوات الأمن، وأدّت ثمان منها إلى تبرئة المتهمين. وما زالت إجراءات المحاكمة مستمرة في ست قضايا، والتحقيقات مستمرة في خمس قضايا أخرى.

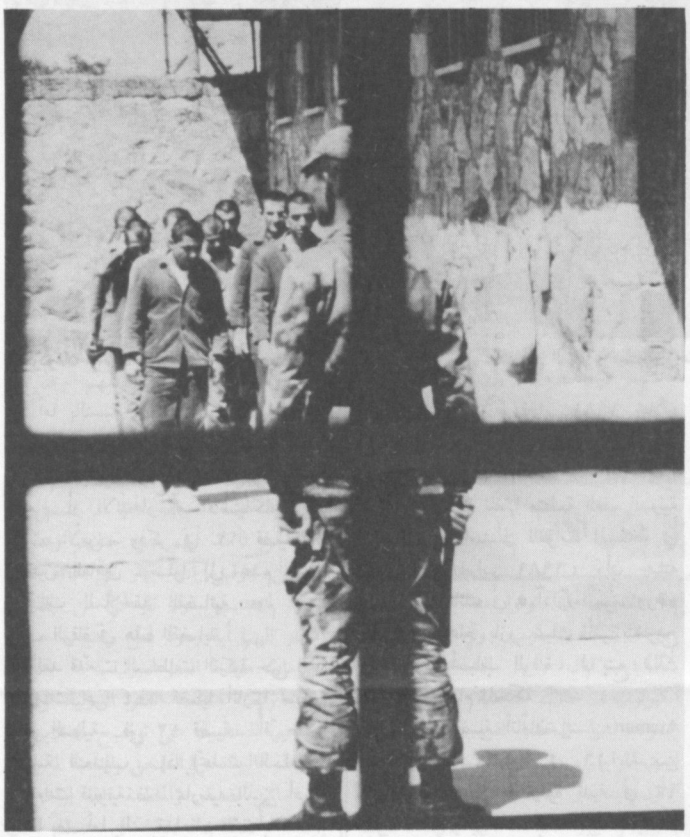

سجن ماماك العسكري في أنقرة، حيث تكرّرت ادّعاءات السجناء الذين ينتظرون محاكمتهم بأنهم تعرضوا للتعذيب.

جثة درويش شوقت بعد أن كان قد خضع للاستجواب طوال ثمانية أيام من قبل وحدة شرطة ماردين الخاصة في شرقي تركيا.

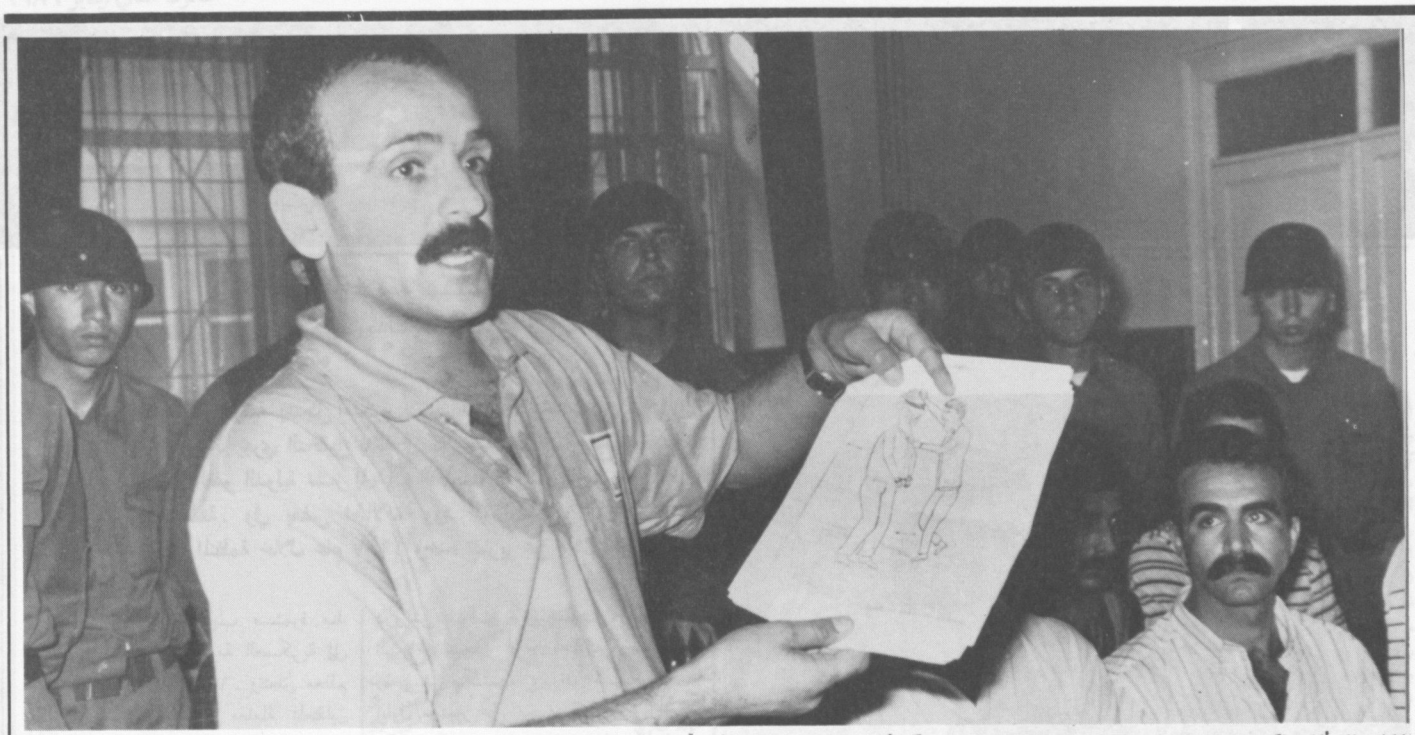

بابا اردوغان أثناء محاكمته بتهمة انتمائه إلى منظمة غير مشروعة، يعرض على محكمة أمن الدولة في استنبول رسماً بيانياً عن كيفية تعذيبه.

أما بالنسبة للقضايا الواحدة والثلاثين الباقية، فقد قيل أن ١٩ سجيناً لقوا حتفهم نتيجة المرض أو الاضراب عن الطعام أو الانتحار أو الاشتباكات مع قوات الأمن. وذكر في ١٢ قضية أن المدّعين العامّين توصلوا إلى عدم وجود أسباب للملاحقة القضائية. ولم يقدّم سبب الوفاة في هذه القضايا.

لقد قدّمت السلطات التركية حتى الآن معلومات عن ١٠٤ قضايا أثارتها منظمة العفو الدولية. ففي ١٢ قضية، أقرّ ضمناً بممارسة التعذيب، إذ اتخذت السلطات اجراءات قانونية ضد ممارسيه الذين أدينوا في ما بعد. أما بالنسبة لمعظم القضايا الـ ٩٢ الباقية، فتخشى منظمة العفو الدولية أن تكون الوفيات قد حدثت نتيجة للتعذيب بالفعل.

ومعظم الردود التي صدرت عن الحكومة لا تقدّم أية معلومات حاسمة. فالنتائج التي تضع «الانتحار» أو «الموت خلال اشتباك مسلح» كأسباب للوفاة تناقضها في غالب الأحيان معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية من مصادر أخرى.

ففي قضية عصمت عُمركان Ismet Ömürcan، مثلاً، ذكرت السلطات أنه توفي في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ خلال اشتباك مسلح مع قوات الأمن، وأنه لم يكن هناك ما يدعو للملاحقة القضائية. إلاّ أن معلومات تلقتها منظمة العفو الدولية تشير إلى أنه استسلم للقوات المسلحة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١، وأن جثته سلمت إلى عائلته في ٥ آذار/مارس. ورغم أن مدّعي عام بازر شيك أمر بتشريح الجثة لمعرفة أسباب الوفاة، لم يتبع ذلك رفع دعوى أمام المحكمة.

ورُفعت قضية أتامان إينس Ataman Ince إلى السلطات في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ومرة ثانية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢. لكن لم يصدر أي ردّ بشأنها. وقد أُدرج اسمه ضمن القائمة التي ضمّت ٢٢٩ إسماً، والتي بعثت بها المنظمة إلى السلطات في حزيران/يونيو ١٩٨٨. وردّت السلطات عندئذ بأنه توفي في المستشفى في ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١، وبأن ثمانية من ضباط الشرطة قد حوكموا بتهم تعذيبه، لكن أبرئت ساحتهم. وتؤكد معلومات المنظمة بأن ضباط الشرطة الثمانية قد أبرئت ساحتهم في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، ولكن بعد اعادة محاكمتهم أمام محكمة استنبول العسكرية في شباط/فبراير ١٩٨٦، تلقى ستة منهم أحكاماً بالسجن لمدة ست سنوات وثمانية أشهر.

وفي بعض الحالات كانت السلطات حتى تناقض نفسها. ففي ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٢، أبلغت السلطات التركية منظمة العفو الدولية أن يسار أوكشو أوغلو Yasar Okçuoglu قد توفي في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ فيما كان يحاول التهرّب من الاعتقال. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، صرحت السلطات أنه توفي خلال صدام مسلح مع قوات الأمن في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢.

ويعتبر التحقيق في وفاة مصطفى عاصم خيرالله أوغلو Mustafa Asim Hayrullahoglu أحد الأمثلة الكثيرة عن الطريقة التي تعالج بها ادّعاءات التعذيب، وعن كيفية القيام باجراءات التحقيق والملاحقة في هذه القضايا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٣، طلبت منظمة العفو الدولية معلومات حول ادّعاءات التعذيب ووفاة مصطفى عاصم خيرالله أوغلو في ما بعد. ولم تتلق المنظمة أي ردّ. إلا أن عائلته استلمت رسالتين من السلطات في وقت لاحق، ذكر مدّعي عام الأحكام العرفية لاستنبول في إحداها بأن مصطفى عاصم خيرالله أوغلو كان قد اعتقل في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢، وأنه انتحر في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر. وفي الرسالة الثانية، ذكر مدّعي عام استنبول أنّه كان قد اعتقل في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، وأصيب بالمرض في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وتوفي وهو في طريقه إلى المستشفى.

وتبيّن وثائق المحكمة أن مصطفى عاصم خيرالله أوغلو كان قد اعتقل في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ كعضو مزعوم في الحزب الشيوعي التركي. وعند وصوله إلى المستشفى في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، كان قد فارق الحياة.

في ١١ أيار/مايو ١٩٨٣، كتبت منظمة العفو الدولية ثانية إلى سفير تركيا في لندن، طالبةً منه إعلامها عمّا إذا كانت قد جرت أية تحقيقات بشأن هذه الوفاة. ولم تستلم المنظمة أي ردّ، ولم تتمكن من الحصول على مزيد من المعلومات إلاّ من التقارير المنشورة في الصحف التركية.

كان هناك في البداية حظر على نشر

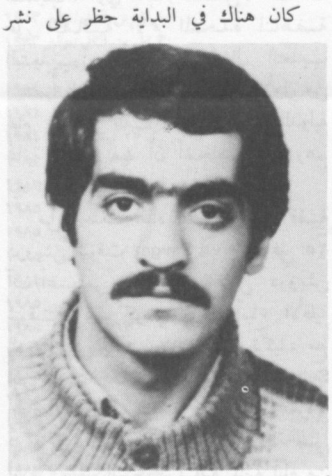

أتامان إينس، الذي توفي وهو محتجز عام ١٩٨١. وقد أدين ستة من رجال الشرطة بتعذيبه.

محاضر جلسات المحكمة، لكن تقارير الصحيفة التركية جمهورية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٧، أشارت إلى أن محاكمة خمسة رجال الشرطة متّهمين بالتسبب في موت مصطفى عاصم خيرالله أوغلو، كانت قد بدأت في ٧ أيار/مايو ١٩٨٤.

وأدانت محكمة استنبول العسكرية رقم ٢، المؤلفة من ثلاثة قضاة عسكريين، ثلاثة من بين المتهمين الخمسة، وحكمت على كل منهم بالسجن لمدة عشر سنوات وثمانية أشهر في أول نيسان/ابريل ١٩٨٦. ولم يسجن أي من هؤلاء المدانين بينما كان قرار المحكمة رهن الاستئناف. في هذه الأثناء جرت ترقية رئيس المفتشين عوميت باوبك Ümit Bavbek، وهو أحد رجال الشرطة المدانين، إلى منصب رئيس مركز شرطة كاديكوي.

ورقة نعي مصطفى غولز الذي عُثر عليه ميتاً في مركز شرطة كيك في حزيران/يونيو ١٩٨٨، نشرها أصدقاؤه في إحدى الصحف. وقد أبلغت السلطات التركية منظمة العفو الدولية أنه انتحر.

نجم الدين بويوكايا الذي ورد أنه ضُرب حتى الموت خلال إضرابه عن الطعام في سجن ديار بكر العسكري.

في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، قضت محكمة الاستئناف العسكرية بوجوب إعادة محاكمة المتهمين، وذلك بسبب «عدم كفاية التحقيق». وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ فُصل القاضيان العسكريان نوح شتينكايا وناسي غوركان اللذان صوّتا لصالح الادانة في نيسان/ابريل، مؤقتاً عن منصبهما، ونُقلا إلى محاكم أخرى.

بدأت إعادة المحاكمة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ في محكمة استنبول العسكرية رقم ٢ أمام تحسين اينس، القاضي الثالث في المحاكمة الأصلية الذي صوّت لصالح البراءة، وقاضيين آخرين لم تكن لهما قبلاً علاقة بهذه القضية. وفي ٤ أيار/مايو ١٩٨٨، قضت محكمة استنبول العسكرية ببراءة جميع رجال الشرطة المتهمين. وما زال من المنتظر البتّ في استئناف مقدم ضد هذا القرار.

في معرض الردّ على معظم الاستعلامات الأخيرة لمنظمة العفو الدولية، أفادت السلطات التركية بكل بساطة في حزيران/يونيو ١٩٨٨ بأن ثلاثة من ضباط الشرطة قد أُبرئت ساحتهم.

وفي قضية أخرى، طلبت منظمة العفو الدولية من السلطات في كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ معلومات حول وفيات حدثت مؤخراً في سجن ديار بكر العسكري، من بينها وفاة نجم الدين بويوكايا Necmettin Büyükkaya. وخلال زيارة إلى ديار بكر قام بها وفد للمنظمة ما بين ٢٧ و٣٠ كانون الثاني/يناير، أبلغته السلطات العسكرية بأن نجم الدين بويوكايا توفي نتيجة لاصابته بنزيف في الدماغ.

خلال الزيارة نفسها، وخلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧، تلقت منظمة العفو الدولية مزيداً من المعلومات حول هذه القضية، من بينها شهادات شهود عيان صرّحوا بأن نجم الدين بويوكايا، وهو عضو بارز في «الجمعية الثقافية الديمقراطية الشرقية»، كان قد اعتقل في نيسان/ابريل ١٩٨٢.

وخلال محاكمته أمام محكمة ديار بكر العسكرية، أعلن عن عزمه على الإضراب عن الطعام اعتباراً من ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. وخلال إضرابه عن الطعام، أُفرد مع غيره من القادة المزعومين للسجناء السياسيين في سجن ديار بكر العسكري، وضُربوا بوحشية لإرغامهم على وقف الاضراب عن الطعام. وورد أن نجم الدين بويوكايا تعرّض للضرب بأعقاب البنادق وأنه توفي في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٦ صرّح المدّعي العام العسكري في ديار بكر، في معرض تعليقه على وفاة نحو ثلاثين سجيناً في سجن ديار بكر العسكري، أن نجم الدين بويوكايا كان قد توفي في ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٤ نتيجة لاصابته بانتفاخ في الرئتين. غير أن الرد الرسمي الذي تلقّته منظمة العفو الدولية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ذكر أنه كان قد توفي على أثر قتال نشب بينه وبين الحرّاس، وأنه لم يكن هناك ما يدعو للملاحقة القضائية.

من غير الممكن إعطاء رقم دقيق لعدد الوفيات التي حدثت في السجن نتيجة التعذيب في تركيا، منذ الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠. فحتى بعد أن قدّمت منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء ٢٢٩ سجيناً في حزيران/يونيو ١٩٨٨، تلقت معلومات عن قضايا أخرى، بعضها يعود إلى عام ١٩٨٤.

والأرقام الرسمية متناقضة لا يمكن الأخذ بها. ففي ١٦ آذار/مارس ١٩٨٢ صرّح وزير الدولة إيلهان أوزتراك علناً أن ١٥ شخصاً قد توفوا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ نتيجة للتعذيب. وفي نيسان/ابريل ١٩٨٦، قال وزير الداخلية يلديريم أكبولوت، خلال مناقشة برلمانية أن ما مجموعه ٧٨ شخصاً لقوا حتفهم خلال استجوابهم، ما بين ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. لكنه لم يحدّد سبب هذه الوفيات.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، صرح وزير العدل محمود أولتان سونغورلو، علناً بوقوع ١٣ حادثة وفاة في السجن نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، قدّم فكري سغلار، أمين عام الحزب الشعبي الديمقراطي الاشتراكي المعارض، إلى المجلس الوطني الأعلى في تركيا قائمة بأسماء ٢٥٣ شخصاً لقوا حتفهم وهم في السجن.

وفي شباط/فبراير ١٩٨٧، نشرت جمعية حقوق الإنسان التركية قائمة بأسماء ١٧٠ شخصاً، معلّقة بأنها لم تشمل إلاّ أسماء من تأكد أنهم لقوا حتفهم وهم في السجن. وقيل أن أكثر من مائة توفوا نتيجة للتعذيب. ولم تثر أيٌّ من القائمتين المشار اليهما أية ردود فعل رسمية، حسب معلومات منظمة العفو الدولية.

ما زالت منظمة العفو الدولية تواصل مساعيها للحصول على توضيح للملابسات المحيطة بالوفاة في السجن بالنسبة لما ينيف على مائتي قضية. والمنظمة قلقة إزاء عدم إجراء تحقيقات دقيقة في معظم هذه القضايا، وهي تحثّ الحكومة التركية على المبادرة باجراء تحقيقات مستقلة ومتجرّدة في القضايا التي يكون سبب الوفاة غير واضح فيها. □

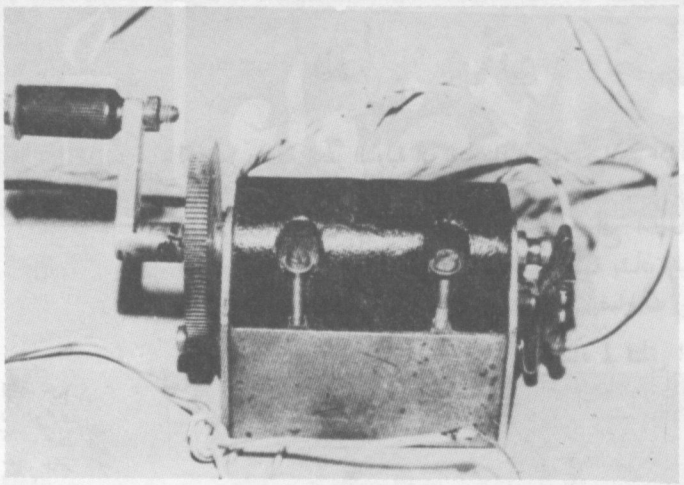

مبرقة ميدانية جرى تكييفها للإستعمال كآلة لتعذيب المعتقلين.

الأرقام الرسمية متناقضة لا يمكن الأخذ بها.

سجناء في سجن ديار بكر شرقي تركيا. ومعظم حوادث الوفاة في السجن تقع في المحافظات الشرقية.

هل ماتوا تحت التعذيب؟

لقد بلغ منظمة العفو الدولية أن السجناء الواردة أسماؤهم أدناه والبالغ عددهم ١٤٤ سجيناً توفوا وهم قيد الاحتجاز. وطلبت المنظمة من السلطات التركية تزويدها بمعلومات حول سبب الوفاة في كل حالة. وتشير التواريخ إلى الأوقات التي تعتقد المنظمة أن الوفيات حدثت فيها، وتشير الأماكن إلى مواقع احتجازهم. ولم تقدم السلطات حتى الآن أية معلومات حول هذه القضايا، رغم أنها أجابت على استفسارات المنظمة بشأن وفيات أخرى قيد الاحتجاز. وقد كانت هذه الردود غير مقنعة في بعض الحالات، والمنظمة تسعى إلى الحصول على ايضاحات بشأن هذه القضايا التي لا تشملها هذه القائمة.

سجناء لم تتلق المنظمة رداً بشأنهم

إرغون سن	بورسا	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠
رمضان اوغوز	أنتاليا	٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠
كافيت عوزر	استنبول	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
حسن دوغيز	استنبول	٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
أمين ألكان	سيرته	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
همّة وصال	أوساك	٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠
أحمد أتلان	كهرمان مرعش	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
فواد غوربوز	مالاطية	٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
فريدون يلماز	اسكي شهر	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
شوكرو غديك	قرقوسان	١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
رستم غورسوي	استنبول	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
يوصل هزار	غرينش	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠
محمد ساني	استنبول	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠
خير الدين ارين	استنبول	١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠
نبهات أردا	أنقرة	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠
إنجين هوكي	أنقرة	١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠
محمود كايا	كارز	٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠
يلماز بيكوز	كيريكال	١٩٨١
محمد أمين كوتلو	أنقرة	كانون الثاني/يناير ١٩٨١
حسن كلشي	تونسلي	كانون الثاني/يناير ١٩٨١
سيدات عوزكاراكاداغ	أخنة	٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨١
الياس غوليش	استنبول	٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨١
ابراهيم ألبدوغان	كهرمان مرعش	شباط/فبراير ١٩٨١
عمر أيدو غموس	إزمير	١٢ شباط/فبراير ١٩٨١
عنسال بيدوغان	استنبول	٢٥ شباط/فبراير ١٩٨١
محمد كرغان	ملاطية	آذار/مارس ١٩٨١
علي كشك	أوردو	آذار/مارس ١٩٨١
خليل أولوغ	أديمان	١٦ آذار/مارس ١٩٨١
محمد علي إربيه	أديمان	١٦ آذار/مارس ١٩٨١
مصطفى إيسيك	استنبول	نيسان/ابريل ١٩٨١
فيصل يلديز	ملاطية	١ نيسان/ابريل ١٩٨١
بوزان سيمن	كهرمان مرعش	٢ نيسان/ابريل ١٩٨١
محمد سليم يوصل	استنبول	٣ نيسان/ابريل ١٩٨١
نور الدين يديغول	استنبول	١٣ نيسان/ابريل ١٩٨١
كوماني أيه	استنبول	١٤ نيسان/ابريل ١٩٨١
أحمد ساكين	أوردو	٢١ نيسان/ابريل ١٩٨١
فكّاس ديوامالي	بازرشك	٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨١
علي أكبر يوريك	كهرمان مرعش	أيار/مايو ١٩٨١
عزالب عونر	استنبول	٤ أيار/مايو ١٩٨١
حسين اورل	ماردين	١٤ أيار/مايو ١٩٨١
سليم مارتن	إزمير	٢٧ أيار/مايو ١٩٨١
عريف طوران	بورشكا	١٢ حزيران/يونيو ١٩٨١
صلاح الدين كوندوز	ديار بكر	١٧ حزيران/يونيو ١٩٨١
يوسف باغ	كهرمان مرعش	تموز/يوليو ١٩٨١
بدري بلغ	أرتغن	٢٠ تموز/يوليو ١٩٨١
يعقوب غوكتاس	استنبول	٢٧ تموز/يوليو ١٩٨١
سلمى أيبال	أخنة	١١ آب/أغسطس ١٩٨١
فهمي عوز أصلان	كهرمان مرعش	٢١ آب/أغسطس ١٩٨١
بيرم كوكباس	أنقرة	٢١ آب/أغسطس ١٩٨١
محمد يلديز	أنقرة	١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١
متين ساربولوت	أنقرة	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
حسن علم أوغلو	أنقرة	٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
محمد شيرين	كهرمان مرعش	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١
اسماعيل إيسين	بورسا	١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
أحمد أوزون	ريزه	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١
عصمت تاس	استنبول	٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
حقي حوقا أوغلو	استنبول	١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
غوناي بلسيك	استنبول	١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
شريف يازار	استنبول	٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
ايبيس فورال	ديار بكر	٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١
كتعان شيفتشي	ديار بكر	١٩٨٢
عصمت شليك	استنبول	٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢
سليمان سكر	بوزرا/أورفا	شباط/فبراير ١٩٨٢
صفقت سفسرين	أخنة	شباط/فبراير ١٩٨٢
عبد الرحمن أكسوي	سيمسون	٩ شباط/فبراير ١٩٨٢
بهار يلديز	استنبول	٩ أيار/مايو ١٩٨٢
سنة دغيرمنسي	كهرمان مرعش	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٢
عسكر دمير	ديار بكر	حزيران/يونيو ١٩٨٢
محمد علي ارسلان	ديار بكر	٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢
كوسكون ألتون	استنبول	١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢
علاي بيه يلماز	غولشوك	٢٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢
مصطفى طنش	استنبول	٩ تموز/يوليو ١٩٨٢
حسين شولاك	أنقرة	١٠ آب/أغسطس ١٩٨٢
يوسف علي عوزبيه	بسني/ديار بكر	٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٢
كنعان كشك	أنقرة	أيلول/سبتمبر ١٩٨٢
عدنان زنسيركيران	أورفا	أيلول/سبتمبر ١٩٨٢
ظافر مكتيبا أوغلو	أنقرة	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢
سيثان ساك	ديار بكر	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
علي شيشك	ديار بكر	٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
سليمان أصلان	توكات	٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
حسين سرتكايا	بنغول	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
فيزاقه بنغول	موش	٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢
عزيز ارتاس	أورفا	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
طالب يلماز	استنبول	٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
عزيز بيوك ارتاش	ديار بكر	٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢
خالد عتلاي	ديار بكر	١٩٨٣
محمد موتلو شيتين	مانيسا	كانون الثاني/يناير ١٩٨٣
رمضان يايان	ديار بكر	١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣
محمد أمين أكيينار	ديار بكر	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣
نيازي غوندوغدو	شيفاس	١٦ آذار/مارس ١٩٨٣
ابراهيم كوسار	أضنة	٢ آذار/مارس ١٩٨٣
عبدالله غولبوداك	أنقرة	١٥ أيار/مايو ١٩٨٣
مديت عزيادم	ديار بكر	٢٠ أيار/مايو ١٩٨٣
حمدي فليزكان	تشتقله	تموز/يوليو ١٩٨٣
علي غوفن	إزمير	٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٣
حسنو سيحان	أنقرة	٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣
عصمت كيران	ديار بكر	تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
ابراهيم أولاغ	ديار بكر	٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣
بكير نيراسلي	انطاكية	٦ آذار/مارس ١٩٨٤
نور الدين عزتورك	أنقرة	نيسان/ابريل ١٩٨٤
مصطفى طيلي	استنبول	نيسان/ابريل ١٩٨٤
خليل ابراهيم باتورالب	ديار بكر	٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٤
سرميت باركين	استنبول	٧ حزيران/يونيو ١٩٨٤
جوهر ياسار	الازغ	١٩٨٥
ديدي أوغوزخان	اكشهر	١٩٨٥
افرين بطال	كهرمان مرعش	١٩٨٥
حيدر يغمر	استنبول	١٩٨٥
يوسف ألتا	بازرشك	١٩٨٥
خليل شليك	موط	٦ آذار/مارس ١٩٨٥
كمال غزغين	أنقرة	١٣ آذار/مارس ١٩٨٥
يلديريم أوزكان	أنقرة	١٨ آذار/مارس ١٩٨٥
عادل كان	استنبول	١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٥
كاظم شكير	مرسين	٧ حزيران/يونيو ١٩٨٥
خليل بولوك	فتحية	١٨ آب/أغسطس ١٩٨٥
ابراهيم بلاط	ماردين	٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥
أكين طانيس	استنبول	تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥
كنعان أوزكان	فاتسا	٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥
رمضان غونشو	بوطرح	كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥
علي كيليش	ديار بكر	شباط/فبراير ١٩٨٦
يسار دورماز	سيمون	٩ شباط/فبراير ١٩٨٦
حسن حسين اربيل	عساك	٣ آذار/مارس ١٩٨٦
زبير يلديريم	نيسيين	١٤ آذار/مارس ١٩٨٦
قيسي سيمسيك	ديار بكر	نيسان/ابريل ١٩٨٦
صبحي شفيريسي	ديار بكر	أيار/مايو ١٩٨٦
عمر شافوسوغلو	أنقرة	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٦
مصطفى طاس	استنبول	١٣ حزيران/يونيو ١٩٨٦
عمر شوراك	زونغولداك	٥ تموز/يوليو ١٩٨٦
يوكسل طبدوغان	أديامان	١٣ آب/أغسطس ١٩٨٦
محمد حلمي موسى	أنقرة	شباط/فبراير ١٩٨٧
حسن عكر	استنبول	١٤ شباط/فبراير ١٩٨٧
ذو الفقار بيرم	بريشليك	٢١ شباط/فبراير ١٩٨٧
صبري شوخادار	أدرنة	آذار/مارس ١٩٨٧
هيدير كسكين	الازغ	آذار/مارس ١٩٨٧
أحمد ستين	أنقرة	١٦ آذار/مارس ١٩٨٧
محمد نمل عكتاي	ارغلي	٢٠ آذار/مارس ١٩٨٧
ابراهيم ساقاس	سرناك	٢٧ آذار/مارس ١٩٨٧
فريدون شليك	استنبول	٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٧
محمد كالكان	ديار بكر	١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٧
حسين كورو محمود أوغلو	أنقرة	١٥ تموز/يوليو ١٩٨٧
ابراهيم عزتورك	استنبول	١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧
كمال كارابينار	ارزوروم	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
أمين عوزكايا	أنقاليا	كانون الثاني/يناير ١٩٨٨
منويل دمير	استنبول	٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨
نبهات يورتوغلو	أنقرة	١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٨

هايتي

المطلوب إتخاذ اجراءات عاجلة

طلبت منظمة العفو الدولية من حكومة هايتي إتخاذ إجراءات عاجلة لإيقاف انتهاكات حقوق الانسان التي ما زالت مستمرة في البلاد، والتحقيق في الانتهاكات التي حصلت في ظل حكومات سابقة.

لقد تعهّد الجنرال بروسبر أفريل، الذي تولى الحكم في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ بعد انقلاب عسكري، باحترام حقوق الانسان إحتراما كاملا، وقال إن هايتي ستتقيد بالتزاماتها الدولية – فهي طرف في الإتفاقية الأميركية الخاصة بحقوق الانسان، كما أنها وقّعت على اتفاقية الدول الأميركية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه. وقد اتُّخذت منذ ذلك الوقت عدة خطوات إيجابية، منها عزل بعض الموظفين الذين زعم أنهم كانوا مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الانسان. إلا أنه لم تتخذ إلا قلّة من الاجراءات الملموسة لتعزيز الضمانات الواقية لحقوق الانسان، والانتهاكات ما زالت مستمرة.

لقد فشلت الحكومات السابقة في اتخاذ خطوات كافية لوقف انتهاكات حقوق الانسان. وقد أعلن المجلس الوطني الحاكم، الذي حكم هايتي من شباط/فبراير ١٩٨٦ حتى شباط/فبراير ١٩٨٨، عن إجراء عدد من التحقيقات الرسمية. إلاّ أن أيّا من هذه التحقيقات لم يؤدّ الى مقاضاة ناجحة للمسؤولين عن هذه الانتهاكات.

كانت حكومة لزلي مانيغات المدنية التي تولت الحكم بعد ذلك قد بدأت بسنّ قوانين تهدف الى اعادة تنظيم الجيش والشرطة وفقا لدستور عام ١٩٨٧ لكن أطيح بهذه الحكومة في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ على أثر انقلاب عسكري بقيادة الجنرال نامفي، الرئيس السابق للمجلس الوطني الحاكم.

وقد شهدت الأشهر الثلاثة اللاحقة من حكم الجنرال نامفي إنهياراً فعلياً في حكم القانون، مذكّرا بعهد دوفالييه، وتميّز بشكل خاص باحياء نشاطات زمر من المدنيين المسلحين (طونطون ماكوث) كانوا يعملون دون خوف من العقاب. وقد بلغت هذه الفترة أوجها في الهجوم على كنيسة سان جان بوسكو في بورت – أو – برينس بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، الذي أسفر عن مصرع ١٣ شخصا (راجع النشرة الاخبارية لتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، والذي يبدو أنه كان أحد أسباب الانقلاب الذي وقع بعد ذلك بأسبوع.

ترد التفاصيل الكاملة للقضايا التي أثارتها منظمة العفو الدولية مع حكومة أفريل في تقرير بعنوان: هايتي: دواعي القلق الحالية لمنظمة العفو الدولية.

كنيسة سان جان بوسكو التي قتل فيها ١٣ شخصاً في أيلول/سبتمبر

البرازيل

حياة الهنود في خطر

تتعرض حياة البرازيليين من سكان البلاد الأصليين بصورة متزايدة للخطر، في محاولاتهم للدفاع عن أراضيهم ضد غزوات مربّي الماشية وشركات المناجم والأخشاب. وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن حدوث ٣٠ وفاة على الأقل خلال السنة الماضية.

قتل في إحدى الحالات ١٤ هنديا من قبيلة تيكونا، بينهم خمسة أطفال، في آذار/مارس الماضي، في بلدية بنيامين كونستانت بولاية الأمازون، على أيدي أشقياء مسلحين زعم أنهم كانوا بقيادة تاجر أخشاب محلي. ولم يحرز أي تقدم يذكر في إجراءات المحكمة.

في تشرين الثاني/نوفمبر، طلبت منظمة العفو الدولية من النائب العام الاتحادي التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي تُمارَس ضد هنود يانومامي وماكوكسي في مقاطعة رورايما. وقد تزايدت التقارير عن الهجمات العنيفة التي يتعرض لها هنود يانومامي في أعقاب تدفق الباحثين عن الذهب الى أراضي الهنود. ومع ذلك، يبدو أن السلطات لم تقم بأية محاولة تذكر للتحقيق في هذه الانتهاكات أو لمنع تكرار حدوثها، مما يوحي بوجود تغاضٍ رسمي عنها.

فقد رفض مندوب وكالة هندية رسمية محلية، مثلا، أن يطلب من الشرطة التحقيق في حادثة إطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي على صبي يانومامي وهو يتسلق شجرة. وقال الصبي أن المنقبين عن الذهب دعوه قرداً، وأنهم أطلقوا النار عليه للتسلية، علماً بأنه أصيب بجروح خطيرة.

وقد وردت تقارير أخرى عن قيام الشرطة بتوقيف الهنود وإساءة معاملتهم.

فهنود ماكوكسي كانوا يتعرّضون للاعتقال بصورة متكرّرة أثناء محاولتهم الدفاع عن أراض يعتقدون أنها ملكهم شرعاً. ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عثر على فتى في السابعة عشر يدعى ڤيلاريو داماسيو ماكوكسي Velario Damasio Macuxi جثة هامدة في مركز شرطة نورمانديا. وقد أفاد سجناء آخرون أنه تعرّض للضرب المبرح.

وفي أيلول/سبتمبر، وفي قضية لم يسبق لها مثيل، حكم على أحد ملاّكي الأراضي بالسجن لمدة ٢٧ سنة، وعلى أربعة آخرين بالسجن ما بين سنتين وعشرين سنة لقتلهم ثلاثة هنود كزاكريابا في ميناس جيرايس في شباط/فبراير ١٩٨٧.

إلاّ أن هناك قضايا أخرى، مثل اغتيال الزعيم الهندي المعروف دوليا مارسال دى سوزا غواراني Marcal de Souza Guarani في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، لم تجد طريقها الى المحكمة مطلقا.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق حول فشل السلطات في اتخاذ اجراءات فورية للتحقيق في التقارير عن الهجمات العنيفة، ولمنع وقوع المزيد من هذه الانتهاكات.

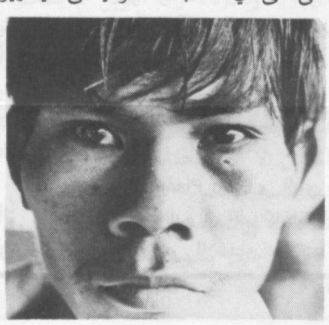

أطلقت النار على وجه هذا الهندي من قبيلة تيكونا خلال كمين نُصب في آذار/مارس ١٩٨٨ وقتل فيه ١٤ هنديا.

لاوس

سجناء يطلق سراحهم بعد ١٣ سنة

أطلق مؤخراً سراح نحو ٢٠٠ سجين سياسي، بينهم سجناء رأي، بعد أن كانوا قد احتجزوا بدون تهمة أو محاكمة في لاوس منذ عام ١٩٧٥.

فقد أفادت التقارير أنه أطلق سراح نحو ١٤٠ شخصا محتجزين بقصد «إعادة – التثقيف» في معسكر عمل سوب بان في إقليم هوا فان، في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. وكان بينهم سجين الرأي خامفوي سوكساڤاث **Khamphouy Souksavath**، الذي أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بشأنه في آذار/مارس بسبب التدهور الخطير في صحته.

وقد أبلغ المنظمة موظفون محليون في إقليم أتابيو باطلاق سراح نحو ٤٠ سجينا من معسكرات «إعادة التثقيف» هناك، وذكروا أيضا أن اثنين من السجناء توفوا وهم قيد الاحتجاز.

وفي آب/اغسطس ١٩٨٨، أفرج في سجن تشامباساك الاقليمي عن اثنين من سجناء الرأي، هما الاسقف توماس خامفان Thomas Khamphan الممثل الرسولي لأبرشية باكسي، والأب باونليب Bounliep. وكانا لا يزالان محتجزين منذ عام ١٩٨٠.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عدة مئات من الأشخاص ما زالوا محتجزين حتى الآن في معسكرات «إعادة التثقيف».

خامفوي سوكساڤاث

وفد للمنظمة يزور موزامبيق

قام ثلاثة مندوبين لمنظمة العفو الدولية بزيارة موزامبيق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨. وكانت المنظمة تسعى منذ عدة سنوات لزيارة هذا البلد من أجل مناقشة دواعي قلقها مع الحكومة.

في محادثات أجراها المندوبون مع الرئيس تشيسانو وغيره من المسؤولين، أعربوا عن ترحيب المنظمة بالاجراءات التي اتُّخذت مؤخراً لحماية حقوق الانسان. وقد شملت هذه الاجراءات حلّ المحكمة العسكرية الثورية، التي لم تتح للسجناء السياسيين محاكمة عادلة.

كما رحّب مندوبو المنظمة أيضا بالافراج منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ عن بعض السجناء السياسيين المدانين، وحوالي ٤٥٠ معتقلا مضى على اعتقالهم مدة طويلة بدون محاكمة. وحثّ مندوبو المنظمة على توفير محاكمات عادلة للمعتقلين الباقين البالغ عددهم ٩٠٠ معتقل.

وقد أشار مندوبو المنظمة إلى أن عدد أحكام الجلد التي فرضتها المحكمة قد خفّ خلال السنوات الأخيرة، وإلى أنه لم تصدر أية أحكام إعدام منذ أيار/مايو ١٩٨٦. وحث المندوبون على إلغاء كلتا العقوبتين.

الفيليبين

عودة ظهور التعذيب

منذ شباط/فبراير ١٩٨٨ والتقارير ترد بشكل متواصل ومتزايد عن استخدام التعذيب من قبل أفراد القوات العسكرية ورجال الشرطة في الفيليبين.

لقد توقفت ممارسة التعذيب إلى حد كبير بعد أن أصبحت كورازون أكينو رئيسة للبلاد عام ١٩٨٦، إلاّ أن تجدّد عمليات مكافحة التمرد التي قامت بها السلطات أدى الى اعتقال عدد من الأعضاء البارزين في الجيش الشعبي الجديد بقيادة الشيوعيين، ويبدو أن القوانين القائمة المتعلقة بحماية حقوق المعتقلين قد جرى تجاهلها في كثير من الأحيان.

ويبدو أن أكثر المعتقلين تعرّضا للخطر هم أولئك الذين يزعم تورّطهم في قتل موظفين عسكريين، أو في أية جرائم عنيفة

البيديو لاتوريلا الذي ادّعى أنه تعرّض للتعذيب في مقر قيادة الجيش

أخرى، ممن احتجزوا في حبس انعزالي لاستجوابهم في مقر قيادة المخابرات العسكرية في مانيلا.

وألقي القبض في مدينة قيزون ما بين ٥ و ٩ تموز/يوليو على ثلاثة رجال اشتبهت السلطات بأنهم من زعماء الحزب الشيوعي الفيليبيني المحظور في ميندناو، وهم البيديو لاتوريلا Elpidio Latorilla، وفاليريانو ألفاراندو Valeriano Alvarando، وأناستاسيو كورتيز Anastacio Cortez، واحتجزوا حتى ٢٠ تموز/يوليو. وقد وصفوا كيف أنهم تعرّضوا لمحاولة الخنق بالماء وأكياس البلاستيك، ولعمليات الإعدام الصورية، وللضرب المتواصل، وكيف جرى إيلاج أشياء معدنية في شروجهم خلال احتجازهم في حبس انعزالي في وحدة الاستخبارات في مقر قيادة الجيش الفيليبيني.

كما وردت أيضا تقارير عن التعذيب وإساءة المعاملة في مراكز الشرطة. فقد ادّعى أرماندو ناتيفيداد Armando Natividad، وهو منظّف شوارع وعامل يساري ناشط، بأنه تعرّض للتعذيب على أيدي شرطة مانيلا بعد اعتقاله للاشتباه بتورطه في مقتل ضابط شرطة. وقال إنه تعرض للضرب المبرح وللصدمات الكهربائية.

أما إيدن بيانو Eden Piano، الذي ألقي القبض عليه مع والده في اقليم كاغايان في أول حزيران/يونيو للاشتباه بعلاقته

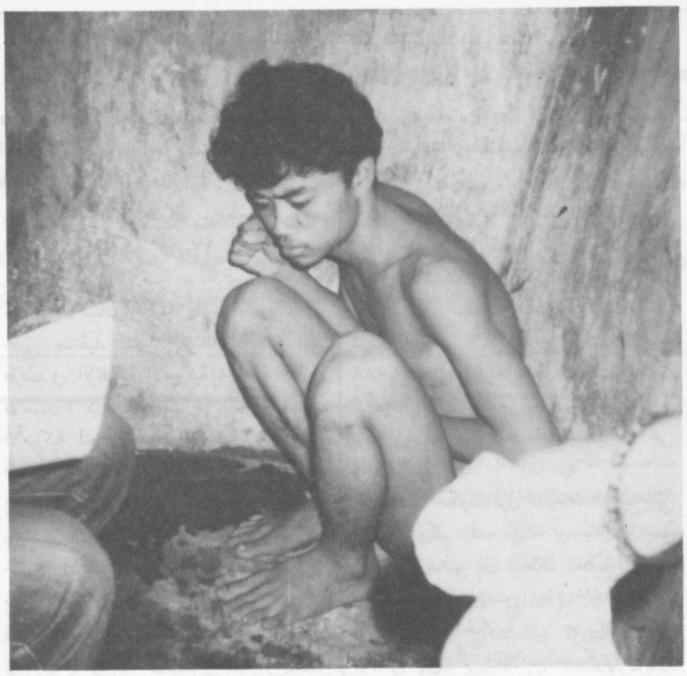

عانى إيدن بيانو من انهيار عصبي بعد أن تعرّض للتعذيب في مركز شرطة باليستيروس، كما ادّعى.

بالجيش الشعبي الجديد، فقد عانى من انهيار عصبي بسبب ما لقيه وهو محتجز في مركز شرطة باليستيروس. فقد أخبر عائلته أنه تعرّض للضرب المبرح، وأنه كاد يموت اختناقا تحت الماء، وأنه أجبر على حفر قبره بيديه. وأشار فحص طبي مستقل أجري له في ٢٨ حزيران/يونيو الى وجود ندوب ورضوض على جسده، كما كشف التحليل النفسي عن وجود هواس (اضطراب عقلي) يستوجب علاجاً نفسياً. وفي حزيران/يونيو، أوصت لجنة حقوق الانسان التي عيّنتها الحكومة بمقاضاة قائد شرطة باليستيروس.

وفي قضية أخرى، توصل فحص طبي رسمي أجرى لـ ١٣ عضوا من منظمة فلاّحين يسارية اعتقلهم عملاء المخابرات في حزيران/يونيو، الى أن عشرة منهم عانوا من إصابات خلال احتجازهم.

رغم أنه تتوفر إجراءات واسعة النطاق للتحقيق في ادّعاءات التعذيب وغيره من انتهاكات حقوق الانسان، لم تتم إدانة أي موظف عسكري أو أمني بأية جريمة تتعلق بحقوق الانسان.

وفي أيلول/سبتمبر التمست منظمة العفو الدولية إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في هذه الادعاءات، وقالت إنه ما لم تنفّذ السلطات القوانين القائمة التي تحرّم التعذيب، وتضع ضمانات فعالة للوقاية منه، فإنه سينتشر على نطاق واسع.

الاتحاد السوفياتي

إطلاق سراح سجناء بمناسبة ذكرى مرور ألف سنة

أطلق سراح ١٧ سجينا من المتدينين السوفيات منذ ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨، وذلك عندما ناشدت مجموعة رسمية لحقوق الانسان بالإفراج عن السجناء المتدينين بمناسبة ذكرى مرور ألف سنة على المسيحية في روسيا.

فقد طلبت اللجنة العامة للتعاون الدولي في الشؤون الانسانية وحقوق الانسان إصدار عفو عن جميع السجناء المدانين بموجب قانونين يحدّان بشكل خاص من النشاط الديني.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مسؤولون سوفيات انه ليس هناك الا شخصان فقط يقضيان أحكاما في السجن بتهمة القيام بنشاط ديني مناوئ للمجتمع، وأنه ليس في السجن أحد متهم «بخرق القوانين الفاصلة بين الكنيسة والدولة». إلاّ أن منظمة العفو الدولية تعتقد أن ٢٥ شخصا على الأقل ما زالوا في السجن بسبب هاتين التهمتين، وكتبت الى السلطات طالبة الإيضاح. منذ ذلك الوقت، أقرّ المسؤولون بأن ١٦ شخصا ما زالوا في السجن، بعضهم بسبب التهمتين معاً.

بين هؤلاء السجناء فلاديمير كوستريا، Vladimir Kustrya وهو من أتباع هاري كريشنا، الذي حكم عليه عام ١٩٨٤ بالسجن لمدة خمس سنوات لقيامه بنشاط ديني غير مصرّح به. لكن منذ ذلك الوقت، أصبحت مجموعات هاري كريشنا مشروعة في الاتحاد السوفياتي، وقد أطلق سراح كثيرين من الأعضاء الآخرين المسجونين.

منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، أطلقت السلطات في وقت مبكر سراح أكثر من ٣٠٠ من سجناء الرأي. ويعتقد أنه لا يزال في السجن نحو ١٤٠ سجين رأي. وفي رسالتها الى السلطات في تشرين الأول/أكتوبر، حثت منظمة العفو الدولية على مراجعة قضاياهم بهدف اطلاق سراحهم في أسرع وقت.

فريق من أتباع هاري كريشنا. بعد أن كانت مجموعات من هذا النوع عرضة للملاحقة القضائية بتهمة قيامها «بنشاط ديني غير مصرّح به»، أصبحت الآن تمارس نشاطها بصورة مشروعة.

مالي

إقفال سجن

أقفل في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨. السجن الصحراوي النائي في تاوديني – المشهور بأنه أقسى السجون ظروفا في مالي.

كان بين آخر سجناء أطلق سراحهم من هذا السجن، وزير الحكومة السابق كريم دمبيلي وثلاثة سجناء سياسيين آخرين قضوا فيه نحو عشر سنوات.

تأسس هذا السجن عام ١٩٦٩ بعد أن استولى الرئيس موسى تراوري على السلطة إثر انقلاب عسكري، ليستوعب ما بين ٥٠ و ١٠٠ سجين. ولدى منظمة العفو الدولية علم بوفاة ٢٠ سجينا سياسيا فيه، اثنان منهم عام ١٩٨٧.

وقد زعم أن بعضهم لقي مصرعه رميا بالرصاص أو ضرباً حتى الموت، إلاّ أن معظمهم ماتوا بسبب ظروف السجن القاسية أو عدم توفّر العناية الطبية. وكان جميع السجناء يرغمون على العمل في مناجم الملح المجاورة تحت درجات حرارة عالية جداً، وبدون ما يكفي من الطعام أو الماء.